إستراتيجية التعليم التقني
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إعـداد

فريق العمل المكلف من قبل لجنة عمداء ومديري الكليات التقنية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مسقط – عمان
1424 هـ - 2003م

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

1- تمهيد 3

2- واقع التعليم التقني في دول مجلس التعاون 4

3- متطلبات سوق العمل الخليجي المستقبلية من التخصصات التقنية 6

4- استراتيجية التعليم التقني لدول مجلس التعاون 11

4-1 تقديم الاستراتيجية 11

4-2 قوى التغيير المؤثرة على التعليم التقني 11

4-3 أهمية الاستراتيجية 12

4-4 الرؤية المستقبلية للتعليم التقني 13

4-5 رسالة الاستراتيجية 13

4-6 خصائص وقيم الاستراتيجية 13

4-7 الأهداف العامة للإستراتيجية 14

4-8 الأهداف التفصيلية للإستراتيجية وآليات تنفيذها 15

4-9 قياس الأداء ومؤشرات النجاح 20

4-10 أساليب قياس الأداء 22

5- خاتمة 22

1- تمهيد

تعتمد عمليات تطوير مسارات التعليم التقني لدول الخليج العربية على وجود استراتيجية ترصد الغايات والأهداف التفصيلية والسياسات والعناصر التوجيهية الأخرى لتعزيز العمليات التنموية في دول المجلس .

ولقد تولت لجنة عمداء ومديري الكليات التقنية بدول مجلس التعاون وضع استراتيجية لتطوير التعليم التقني في دول الخليج العربية وذلك تعزيزاً للتعاون بين هذه الدول إذ شكلت اللجنة فريق عمل للإسراع في إعداد الإستراتيجية حتى يتمكن التعليم التقني بدول الخليج العربي من ملاحقة التطورات والمستجدات التقنية .

وبناء على طلب لجنة عمداء الكليات التقنية تولي فريق العمل إعداد وثيقة عمل الاستراتيجية وتم تداول عناصرها في عدة إجتماعات كما تمت الاستعانة بذوي الخبرة للمساهمة في التعليق على هذه العناصر.

والذين ساهموا في إعداد هذه الاستراتيجية هم على النحو التالي :

- الدكتور / عيسى بن حسن الانصاري

  عميد الكلية التقنية بالدمام – أمين لجنة عمداء الكليات التقنية بدول الخليج العربية

- الدكتور / فيصل محمد مندني

  عميد كليةالدراسات التكنولوجية – دولة الكويت

- الدكتور / حسن بن سعيد كشوب

  عميد الكلية التقنية بإبراء – سلطنة عمان

- الدكتور / إبراهيم عبدالله القلاف

  كلية الهندسة – جامعة البحرين بمملكة البحرين

- الدكتور / خليفه سباع الخالدي

  كلية الجبيل الصناعية – المملكة العربية السعودية

ولقد اتخذ فريق العمل من الندوة التي عقدت في مملكة البحرين كأحد المرتكزات لهذه الاستراتيجية كما تم تدارس كافة الملاحظات والتعليقات التي وردت إليه من أعضاء اللجنة بشأن وثيقة عمل الاستراتيجية وذلك في إجتماعه الاخير بمسقط – سلطنة عمان في الفترة من 10 – 13 اكتوبر للعام 2003م. ووفقاً لذلك قام الفريق بوضع استراتيجية تطوير التعليم التقني بدول الخليج العربية في صيغتها النهائية من خلال الوثيقة الحالية .

2- واقع التعليم التقني في دول مجلس التعاون

تستدعي دراسة واقع التعليم التقني ومدى نجاحه في تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية نظرةً شمولية تضم كافة دول مجلس التعاون وتنطلق من واقع العلاقات المتبادلة بين أسواق العمل في هذه الدول من جانب ، ومن تشابه الجوانب المالية ، والاقتصادية ، والفنية ، والسكانية ، والاجتماعية ، والجغرافية والوظيفية والتاريخية بين هذه الدول من جانب آخر .

وبنظره سريعة إلى واقع التعليم التقني في دول مجلس التعاون فإننا نجد تعدد وتماثل المؤسسات التعليمية التقنية في دول الخليج العربية. إذ تقوم كل دولة بإنشاء مؤسساتها التعليمية التقنية دون التقيد بمناهج وبرامج وأساليب التعليم والتدريب في الدول الخليجية العربية المجاورة. هذا التعدد يجعل الجهود متناثرة وقد تكون متنافرة مع اختلاف في الطرق والأساليب والبرامج ، فتتعدد الأهداف وتتباين المخرجات وتتفاوت القدرات والكفاءات .

وعلى الرغم مما تبذله حكومات دول الخليج العربية من جهد في مجال التعليم التقني ، إلا أن التعليم التقني يعاني من جوانب قصور نتيجة لمشاكل متعددة. ولقد ترتب على ذلك أن القوى العاملة المحلية ليست مؤهلة التأهيل المطلوب ، إضافة إلى أنها غير مستغلة بكفاءة وفاعلية. فمعظم أبناء دول الخليج ينخرطون في الوظائف الحكومية والتي تعد أساساً من قطاع الخدمات مما يشكل هدراً كبيراً في الطاقات الفنية التقنية .

ومن أهم المشاكل وأوجه القصور التي يعاني منها التعليم التقني والتي تشترك فيها دول المجلس بدرجات متفاوتة ما يلي :

1- غياب النظم الفعالة في إعداد الكوادر الفنية ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وضوح العلاقة بين التعليم الفني والتقني والتدريب المهني من جانب والازدواجية الموجودة بين التعليم الأكاديمي والمهني من جانب آخر وغياب فلسفة واضحة تحدد صيغة التكامل فيما بينهما وتفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من أبناء الشعب مدى الحياة. والافتقار إلى التخطيط المحكم لسياسات القوى العاملة والتدريب والأجور.

2- قصور محتويات التعليم التقني خاصة فيما يتعلق بارتباط هذه المحتويات بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية مع عدم وجود إطار عام موحد لأنظمة التدريب العربية وما تتسم به من تعدد المسميات وتفاوت المستويات وفي أساليب التدريب والبرامج وفترات الإعداد . وعجزها عن الاستجابة للمتطلبات المتغيرة والمتزايدة باستمرار سواء في الإنتاج أو في محتويات وتقنيات التدريب ذاته ، أو في الطلب الاجتماعي على التدريب وعدم وضوح دور أطراف الإنتاج وعدم مشاركتهم جدياً في أنشطة التعليم التقني وعدم الاهتمام تنفيذاً وتقييماً ، وعدم الاهتمام ببيانات وإحصاءات وتبادل معلومات هذا النوع من التعليم يؤدي في النهاية إلى التباين بين المؤشرات

في دول الخليج العربية ويقلل من جدوى التنسيق ولعل صياغة سياسة خليجية على المستوى القطري للتعليم التقني لدول الخليج العربية يكفل تحويل الشعار الخاص بالتكامل وينقله إلى مستوى التنفيذ.

3- الحاجة إلى سياسة واضحة المعالم للتعليم التقني لسد الفجوة الناشئة عن تراكم عجز الأيدي العاملة الوطنية المدربة لتلبية الطلب لمختلف النشاطات الاقتصادية ، مع التركيز على الجهود الخاصة بالتوجه المهني والعمل على توحيد التشريعات والنظم واللوائح وأسلوب الإدارة والتنظيم والمسئولية بدءاً من داخل القطر الواحد ثم على المستوى الخليجي العربي .

4- الحاجة إلى تعزيز الاستغلال الامثل للفرص التدريبية المتاحة ومواكبة التوسع في الطاقة التدريبية وتشجيع الاطر الوطنية على المشاركة في هيئات التدريس والتدريب ورفع كفاءة الأطر العاملة في هذا النوع من التعليم والتوسع في رفع المهارات والتنسيق بين مختلف البرامج والدورات وتبني سياسة التعليم التقني المستمر وتوحيد سياسات وشروط القبول والالتحاق ، وإعداد دليل توصيف وتصنيف مهني يعتمد على محتوى البرامج ويحدد مستويات التخرج ويراعي الفروق الفردية بين الملتحقين بهذه البرامج .

5- الحاجة إلى توفير مستلزمات العملية التعليمية في التعليم التقني من حيث الكتب والمراجع وبرامج التدريب الميداني والتطبيق العملي التي تشكل عنصراً هاما من عناصر هذا النوع من التعليم وتنويع الوسائط التعليمية والتدريبية من انترنت ومذياع وتلفاز وصحافة ومراسلة و .....الخ .

6- ضعف مشاركة المرأة في التعليم التقني والحاجة إلى إفساح المجال لإسهام المرأة في دول الخليج العربية في بناء وتطوير المجتمع ، خاصة في المهن التي تلائم طبيعتها وتتفق وعاداتنا وتقاليدنا العربية والإسلامية خاصة في ظروف العولمة وفتح باب المنافسة العالمية على مصراعيه وحرية التجارة وتبادل المعلومات وسهولة انتقال الأفراد والبضائع والخدمات ما رفع من ضراوة المنافسة .

7- الحاجة إلى دعم الأجهزة المعنية بتبادل المعلومات وإعداد الإحصاءات وبخاصة تلك الخاصة بالتعليم التقني وحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية .

3- متطلبات سوق العمل الخليجي المستقبلية من التخصصات التقنية

نظراً لما توفره الكليات من روافد تعليمية قادرة على التحرك السريع للإيفاء بمتطلبات المستقبل فيما يخص التعليم التقني ، ولتسليط الضوء فيما يخص الاحتياجات المستقبلية من التخصصات التقنية للعشر سنوات القادمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المتسارعة التي يمر بها العالم ، خاصة فيما يتعلق بتقنية المعلومات وتأثيرها المباشر على آليات التدريب والتعليم التقني. كما أنه من الضرورة بمكان دراسة ما قد يصاحب ذلك من معوقات قد تحول دون دقة تحديد تلك الاحتياجات للفترة المشار إليها .

3-1 أهمية تحديد الاحتياجات المستقبلية من التخصصات التقنية

تكتسب عملية تحديد الاحتياجات المستقبلية من التخصصات التقنية أهمية قصوى لدعم التنمية الصناعية، وذلك انطلاقا من سياسة وضع الضوابط والمعايير التي ترتكز عليها الخطط العامة لمشاريع التعليم التقني. و فيما يلي أهم العناصر التي تبين أهمية تحديد الاحتياجات المستقبلية من التخصصات التقنية على النحو التالي:

أ- أن عملية تحديد الاحتياجات المستقبلية يجب أن تأتي وفقا لوفرة المعلومات المتعلقة بالعمالة المتدربة تقنيا وماهيتها (وطنية أم وافدة، مستوى التحصيل العلمي، إلخ).

ب- أهمية تحديد الجوانب المكملة للعملية التعليمية في المجال التقني مثل البرامج والمناهج التعليمية والطاقم التدريبي المؤهل والميزانيات المرصودة.

ج- تحديد الاحتياجات من المنظور الإداري والمنظور التنظيمي.

د- تحديد التكاليف المرتبطة بالاحتياجات لرصد الميزانيات المناسبة.

هـ- ربط الاحتياجات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون وإلحاقها بالسياسات التنموية والاقتصادية لهذه الدول، لتفادي الازدواجية ومنع "فوضى التخصصات".

3-2 معوقات تحديد الاحتياجات المستقبلية

عندما مناقشة الاحتياجات المستقبلية، لابد من الحديث كذلك عن المعوقات التي قد تحول دون بلورة هذه الاحتياجات، ونذكر منها ما يلي:

أ- عدم وجود شبكة معلوماتية متخصصة يمكن الرجوع إليها للحصول على الأرقام الفعلية التي توضح الحجم الفعلي للأيدي العاملة الفنية والتقنية بدول مجلس التعاون، وتخصصاتها الدقيقة.

ب- عدم وجود خطة استراتيجية متكاملة على مستوى دول المجلس تتضح من خلالها الرؤى المستقبلية من التخصصات الملحة.

ج- النمو الديموغرافي لدول المجلس وثقافة "العيب" المهني المنتشرة في المجتمعات الخليجية، والتي تحول دون دخول الكثير من أبناء الخليج في الوظائف التي قد توصف بالعيب المهني.

د- عدم وجود التكامل في كثير من التخصصات التقنية بين دول المجلس والرضوخ إلى حالة "ما لدي هو الأفضل وربما ما عندك قد يكون غير مناسب".

هـ- العمالة الوافدة التي امتهنت التخصصات الفنية والتصقت بها، مما أدى إلى حجوب الرؤى حول طبيعة هذه التخصصات الفنية والتقنية في دول المجلس.

و- القدرة الفائقة عند العمالة الوافدة على تغيير التخصص حسب حاجة سوق العمل لضمان استمرارية بقائها في المنطقة.

ز- عدم وجود الصناعات الحديثة في دول المجلس وخاصة تلك المتعلقة بتقنية المعلومات والالكترونيات التي تشهد نمواً كبيرا على مستوى العالم.

ح- اختلاف الحاجة الفعلية لبعض التخصصات بين صناع القرار في كثير من المؤسسات.

3-3 الركائز الأساسية لتحديد الإحتياجات المستقبلية

إن عملية تحديد الاحتياجات المستقبلية من الأيدي العاملة في التخصصات التقنية تعتمد اعتمادا كليا على التوجهات المستقبلية لسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال دراسة وتحليل السياسات المستقبلية للقطاع الصناعي في هذه الدول، من خلال ربطها بالتقدم الصناعي والتقني الذي يشهده العالم حاليا. فقد مر العالم خلال العقد الماضي بمرحلة من التقدم العلمي والتطور التقني تطورت فيها الدول والمجتمعات بصورة لم يشهد لهما التاريخ مثيل من قبل. ولا شك بأن نتائج هذه المرحلة قد أثّرت في العالم أكثر بكثير من تلك التي صاحبت الثورة الصناعية. وفيما يلي أهم الركائز الأساسية لتحديد الاحتياجات المستقبلية:-

أ) الثورة المعلوماتية

تعتبر ثورة تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من صناعات متقدمة إلى تغيير التركيبة الأساسية للإقتصاد العالمي من حيث المؤثرات، حتى صار مصطلح الإقتصاد الرقمي أفضل ما يعبر عن أهمية هذه الثورة في اقتصاديات الدول. ويمكن ملاحظة بعض ملامح هذا التأثير من خلال مقارنة اجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة والدول النامية .

لقد خلقت ثورة تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة فرصا جديدة على جميع الأصعدة وفي كل الإتجاهات، كما وساهمت بشكل كبير جدا في تسهيل الوصول إلى المعلومات وتبادلها. وقد أدى هذا إلى قيام مشاريع صناعية عالمية متخصصة في هذا المجال، تدر أرباحا سنوية تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وتوفر فرصا مهنية جديدة لآلاف العاطلين والباحثين عن العمل. اما في الدول النامية، فقد أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى اتساع الهوة بين هذه المجتمعات ومثيلاتها في الدول المتقدمة ، حيث تعتبر هذه الثورة نخبوية ، بسبب اقتصار استخدامها على الطبقة الغنية والمتعلمين، بسبب غلاء الأجهزة اللازمة وارتفاع تكلفة الخدمات التي توفرها الشركات العاملة في مجال تقنية المعلومات بالنسبة لدخل الفرد.

من هنا تبدو أهمية تبني دول مجلس التعاون لسياسات واضحة لتسهيل نشر الوعي اللازم في المجتمعات الخليجية لمساعدة شعوب المنطقة في استيعاب التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التغيرات التقنية العالمية، ليصبحوا فاعلين في المجتمع، بدلا من مجرد مستهلكين.

ب) التنمية الصناعية ومخرجات التعليم

إن من أهم العوامل التي تساهم في زيادة أعداد العاطلين عن العمل واتساع الرغبة لجلب العمال الوافدين تكمن في عدم وجود علاقة واضحة بين مخرجات التعليم، بشقيه الأساسي والجامعي، وبين خطط التنمية الصناعية التي تتبناها الحكومات. وقد عانت دول مجلس التعاون الكثير في هذا الجانب، وليس أدل من ذلك على الزيادة الرهيبة التي يمكن ملاحظتها في أعداد العمال الوافدين إلى دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصا لشغل الوظائف المهنية والفنية .

وتقود مشكلة ضعف مشاركة العمالة الوطنية بشكل أساسي إلى عدم قدرة هذه العمالة على مواكبة التغيرات المتسارعة لسوق العمل. وبالطبع فإن ذلك يعطي دلالة واضحة على وجود قصور مؤسساتي لدى الحكومات الخليجية في الأمور المتعلقة بالاتجاهات المستقبلية للتنمية الصناعية التي يجب أن تتبناها هذه الحكومات في

كل حقبة زمنية، إما بسبب عدم وجود خطط ومشاريع محددة لهذا الغرض، أو لعدم توفر الإمكانات المادية اللازمة للتنفيذ .

ج) العولمة وقوانين منظمة التجارة العالمية

لقد ساهمت الثورة المعلوماتية بشكل كبير في تثبيت دعائم العولمة بجميع مفاهيمها وقيمها، فأدى ذلك إلى حدوث تخلخل كبير في التركيبة الأساسية للمجتمعات النامية. ومما زاد في تعقيد هذا الوضع استحداث القوانين التي سنتها منظمة التجارة العالمية كالجات وملحقاتها، والمتمثلة في تحرير الأسواق التجارية في جميع دول العالم وإزالة الحدود الجغرافية للتعاملات التجارية بينها، وزيادة الرقعة "المحلية" للشركات العالمية. لذلك لا يمكن للدول النامية بصور عامة، ودول مجلس التعاون بصورة خاصة، العمل بمعزل عن هذا التحول العالمي. حيث أنه مع مرور الوقت، ستقوم الشركات العالمية بالإستثمار في الأسواق الخليجية وانشاء صناعات حديثة تستدعي وجود قاعدة وطنية من الأيدي العاملة المهنية والفنية، القادرة على تلبية احتياجات هذه المشاريع.

3-4 الاحتياجات المستقبلية من التخصصات التقنية

يتضح مما سبق بأن عملية تحديد الاحتياجات المستقبلية في التخصصات التقنية لدول مجلس التعاون تعتمد على عدة عناصر، منها المتداخلة، ومنها ما يرتبط ببعضها البعض، بدءا من سياسات التنمية الصناعية التي تتبناها دول المجلس، إلى البرامج والمناهج التي تحدد مخرجات التعليم، مرورا بالقوانين التي تضع الهيكلية العامة للأسواق التجارية. ومع ذلك، فإن الخطوط العامة للاحتياجات المستقبلية لابد أن تتأثر، بشكل أو بآخر، بتوجهات أسواق العمل العالمية من حيث التخصص أو النمو العددي. ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن تلخيص أهم الاحتياجات المستقبلية لدول المجلس في التخصصات التقنية التالية:

أ) الوظائف المتعلقة بتقنية المعلومات

ن المتتبع للتوجهات الحكومية لدول مجلس التعاون يلاحظ بكل وضوح سعي هذه الحكومات لمواكبة المتغيرات التقنية العالمية المتسارعة من خلال الإعلان عن الرغبة بالتحول إلى حكومات إلكترونية. ولاشك بأن عملية التحول هذه تحتاج إلى سياسات وخطط متكاملة بين دول المجلس، وذلك للاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها

بعض الحكومات خلال الفترة السابقة، كحكومة إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة. وعلى الجانب الآخر، فإن النتائج المترتبة من جراء هذا التحول ستكون إيجابية بصورة عامة، سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات. أما على صعيد الأفراد، فإنه من المتوقع أن يخلق هذا التحول العديد من الوظائف الجديدة التي تحتاج إلى مهارات فنية وتقنية معينة، تتعلق مباشرة باستخدامات الحاسب الآلي. لذلك فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب على هذه النوعية من التخصصات والأشخاص الذين لديه المهارات العامة لاستخدام الحاسب الآلي.

ب) تطبيقات الحاسب الآلي في الوظائف الفنية

ويقصد بهذه النوعية من الوظائف تلك التي يتم فيها استخدام الحاسب الآلي لإنجاز المعاملات الفنية، كالرسم الهندسي والإنشائي، والتصميم الفني للدعاية والإعلان، وتصميم صفحات الإنترنت وصيانتها، وما شابهها من تطبيقات. وهذه بالطبع سيزداد الطلب عليها بسبب التحولات الجذرية التي تمر بها دول المجلس سواء من ناحية النمو الديموغرافي أو المسلكي. حيث يمكن حاليا مشاهدة بعض المؤشرات في هذا الجانب كالزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم الإعلان في دول المجلس خلال السنوات القليلة الماضية.

ج) النشاط الاقتصادي والتجارة الإلكترونية

إن الأرباح الطائلة التي يتم جنيها سنويا من خلال التجارة الإلكترونية، كما تم بيانه سابقا، سوف تجذب بلا شك العديد من المستثمرين الخليجيين للدخول في هذا القطاع الديناميكي. وبما أن البنية الأساسية التي يقوم عليها هذا القطاع تختلف نسبيا عن الأسواق التقليدية، فإن ذلك سوف يخلق فرصا جديدة للشباب الخليجي للإنخراط في هذا القطاع من خلال الإستثمار أو العمل فيه. وبالطبع فإن الحاجة لأيدي عاملة مدربة وقادرة على التعامل مع الأجهزة الإلكترونية التي تتطلبها التجارة الإلكترونية سوف يساهم في خلق نوعية جديدة من الوظائف في المستقبل القريب.

د) أجهزة الاتصال الإلكترونية

إن الانتشار المتزايد لاستخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة كالهاتف النقال والحاسب الآلي وأجهزة استقبال القنوات الفضائية، قد فتح بابا جديدا يعتبر قطاعا قائما بذاته من حيث حجم الاستثمار والصيانة. ومع مرور الوقت، فإن حاجة هذا القطاع إلى أيدي عاملة وطنية تمتلك حد معين من المهارات التقنية لكي تستطيع التعامل مع الأجهزة والخدمات التي توفرها سيزداد بصورة مستمرة.

4- استراتيجية التعليم التقني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

4-1 تقديم الاستراتيجية

تسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأن تمتلك القوى العاملة بها المهارات التي يمكن أن تدعم أنشطتها التجارية والصناعية في السوق العالمي شديد التنافس .

والتعليم التقني هو أحد الوسائل المناط بها إعداد القوى العاملة وتمليكها المهارات المناسبة. وتأتي استراتيجية التعليم التقني لتحقيق تطلعات دول مجلس التعاون في إعداد كوادرها الفنية وتمليكها المعارف والمهارات في مختلف المجالات التقنية بما يمكنها من القيام بدورها في التنمية وتطوير الأنشطة التجارية والصناعية بالبلاد. وتقوم الاستراتيجية على معطيات تحليل القوى الاقتصادية والصناعية والاجتماعية الدافعة للتغيير وما يترتب عليها في مجال التعليم التقني خلال السنوات القادمة.

4-2 قوى التغيير المؤثرة على التعليم التقني

من القوى الرئيسية الدافعة للتغير والتي ستؤثر على التعليم التقني ما يلي :

أ- النمو في الأسواق العالمية والمصحوب بالمنافسة الشديدة .

ب- ظهور الخدمات والصناعات القائمة على المعرفة .

ج- انعكاسات تقنيات المعلومات والاتصالات على المجتمع بصفة عامة وعلى مؤسسات سوق العمل على وجه الخصوص .

د- التغييرات في طرق تنظيم العمل داخل المؤسسات على سبيل المثال إعادة ترتيب الهياكل الإدارية بزيادة تفويض الصلاحيات والتأكيد على العمل كفريق وتعدد مهارات الفرد الواحد.

هـ- التغييرات السكانية المتمثلة في النمو السكاني وازدياد أعداد فئة الشباب المتطلعين إلى وظائف أفضل .

و- التغييرات الاجتماعية الناتجة عن التغييرات في مستويات وأساليب المعيشة .

ز- الطلب المتزايد للمستهلكين على مدى واسع متنوع في الخدمات وعند مستويات جودة عالية.

كل التغييرات المذكورة أعلاه تشكل قوى وعوامل مؤثرة على التعليم التقني في المستقبل على أن هناك عامل يشكل أهمية خاصة ألا وهو العولمة المرتكزة على ثورة تقنية متسارعة. فالعولمة ستؤثر على الطرق التي نؤدي بها أعمالنا والكيفية التي نعيش بها. ففي كل القطاعات الصناعية يتم إدخال تقنيات حديثة ومتطورة وبصفة مستمرة لرفع الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه الحاجة لمهارات جديدة ومختلفة. وجميع

مؤسسات سوق العمل أصبحت تعتمد بصفة أساسية على المهارات المتوفرة لدى العاملين لديها في إحداث نقلة نوعية لمنتجاتها وإيجاد قيمة مضافة للمواد الخام المستهلكة وتوفير منتجات وخدمات عالية الجودة للمستفيدين منها. فقط العاملين الذين يملكون المعارف والمهارات المطلوبة والقادرين على مواكبة المستجدات في التقنية وتطوير وتحديث مهاراتهم هم القادرين على استغلال الفرص التي ينتجها سوق العمل الحديث. لقد تم الأخذ في الاعتبار هذه التغييرات إضافة إلى متطلبات سوق العمل الخليجي في الاعتبار عند إعداد استراتيجية التعليم التقني .

4-3 أهمية الاستراتيجية

النظرة المستقبلية التي تأخذ في الاعتبار التغييرات التي تحدث بشكل متسارع في مختلف المجالات تحتم إحداث تحول أساسي في الطرق المستخدمة لتمليك القوى العاملة المهارات التقنية المطلوبة .

إن التحدي هم إيجاد تعليم تقني مبدع وأخلاق لا تقل في مستواها عن التعليم التقني في دول العالم المتقدمة وقادر على استيعاب التقنية القائمة ، بل وتطويرها والإضافة إليها أيضاً. إن الفجوة القائمة بين واقع التعليم التقني في دول الخليج العربية ومتطلبات سوق العمل الخليجي من التخصصات المستقبلية من جانب والاتجاهات الحديثة في مجال التعليم التقني من جانب آخر تعزز أهمية هذه الاستراتيجية لتجسيرها والوصول بالتعليم التقني إلى تلبية متطلبات سوق العمل الخليجي والتماشي مع الاتجاهات العالمية الحديثة.

وتنبع أهمية إستراتيجية تطوير التعليم التقني في التالي :-

1. أهمية مراجعة التخصصات الحالية واستحداث التخصصات الرئيسية والفرعية والمطلوبة بناء على مسوحات ودراسات احتياجات سوق العمل.
2. ضرورة مراجعة البرامج والخطط الدراسية من حيث المناهج وعدد الساعات وطرق التدريس والتركيز على الجوانب العملية والتطبيقية .
3. تقوية المهارات الأساسية والضرورية للتعامل مع الأسواق العالمية المنفتحة على بعضها البعض والمتمثلة في مهارات الاتصال باللغة الإنجليزية وإجادة مهارات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وتغيير السلوك الوظيفي وزيادة المرونة من حيث إجادة خليط من المهارات الفنية والإدارية .
4. تأهيل الخريجين فنيا وعلميا وفق المعايير العالمية كي يستطيع المنافسة مع العمالة الأجنبية والوافدة في إطار المنافسة الحرة على الوظائف .

5. **تقوية العلاقة مع القطاع الخاص وتقييم احتياجاته الفرعية والعددية وأخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم البرامج الدراسية وتحديد أعداد المقبولين وتوزيعهم على التخصصات المختلفة . كما تمتد مشاركة القطاع الخاص لتشمل توفير فرص التدريب العملي وتوفير البيانات لإجراء البحوث والدراسات المشاركة في الأنشطة الطلابية بالمعارض والندوات والدعم المالي.**

4-4 الرؤية المستقبلية للتعليم الفني

إن الرؤية المستقبلية للتعليم التقني في دول الخليج هي :

- **مؤسسات التعليم التقني تعمل على القيام بدورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي .**
- **المجتمع الخليجي يعطي اهتماماً أكثر بالتعليم التقني ويضعه في المكانة اللائقة به نظراً للدور الأساسي الذي يلعبه في التقدم الاجتماعي والاقتصادي .**
- **الصناعة بدول مجلس التعاون تلعب دوراً قيادياً في مجال التعليم التقني ، وتعتبر أن الأنفاق في مجال التعليم التقني استثمار له عائده ، وأن التعليم التقني هو المدخل للتطوير وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الخليجية في السوق العالمي الحديث .**
- **العاملين في كافة المجالات التقنية لهم الرغبة في التعلم مدى الحياة وتطوير معارفهم ومهاراتهم وامتلاك مهارات جديدة .**
- **الفرص التعليمية للشباب الراغبين في الحصول على تعليم تقني عال متاحة وكذلك للكبار عن طريق التعليم المستمر .**
- **مؤسسات التعليم التقني قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لكافة القطاعات الصناعية وكذلك للأفراد المستفيدين من خدماتها التعليمية .**

4-5 رسالة الاستراتيجية

من واقع كونها المؤسسات المناط بها تقديم التعليم التقني والعمل على تحقيق أهدافه فإن رسالتها الاستراتيجية هي المساهمة بفاعلية في إعادة التوازن لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام ، وإعادة التوازن لسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجية على وجه الخصوص .

4-6 خصائص وقيم الاستراتيجية

تسترشد الاستراتيجية بخصائص ومجموعة قيم في تحقيق أهدافها وهي :

1- تأكيد الانتماء والولاء الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي بين الشباب الخليجي .

2- غرس حب العمل والعطاء لدى الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي .

3- زرع القيم الإسلامية وتثبيتها لدى الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي .

4- تأكيد خصوصية المجتمعات في دول مجلس التعاون الخليجي .

4-7 الأهداف العامة للاستراتيجية

إن تحقيق رسالة التعليم التقني سيكون عن طريق استراتيجية تقوم على عدة أهداف عامة هي :

- **<u>الهدف الأول</u>**

إعداد كوادر فنية لسوق عمل سريع التغيير وتمليكها مهارات ذات مستوى قادر على المنافسة في السوق العالمي ، وذلك عن طريق إيجاد برامج تعليم تقني تستقطب الشباب وتلبي احتياجات الصناعة الآنية والمستقبلية وإتباع فلسفة مرنة في التعليم التقني قادرة على الاستجابة لاحتياجات المستفيدين من الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم التقني .

- **<u>الهدف الثاني</u>**

أن يكون للخريجين إمكانية للتحرك والتوظيف في سوق العمل في كافة دول مجلس التعاون. وأن مستوى معايير قدرات الخريجين معترف به في كافة دول الخليج .

إن هذا يقتضي أن يكون هناك نظام موحد للاعتراف بالمؤهلات التي يحملها خريجي مؤسسات التعليم التقني في دول مجلس التعاون ويأتي مرادفاً لهذا استطاعة تنقل الطلاب من مؤسسة تقنية في دول ما إلى مؤسسة تعليمية تقنية في دولة أخرى بسهولة ودون أي عوائق أكاديمية.

- <u>الهدف الثالث</u>

أن تعمل البرامج الدراسية في التعليم التقني على تمليك الطلاب القدرات الرئيسية لسوق العمل بما يتيح للخريجين سهولة التحرك في سوق العمل والتنقل بين المؤسسات والقطاعات الصناعية والمهن المختلفة بما يتلاءم مع تطلعاتهم وطموحاتهم. هذه القدرات هي :

- **جمع وتحليل وتنظيم المعلومات .**
- **الاتصال وتبادل الأفكار والمعلومات .**
- **تخطيط وتنظيم أنشطة العمل .**
- **العمل مع الآخرين وضمن فريق عمل .**
- **استخدام الأفكار والأساليب الرياضية .**
- **حل المشكلات .**
- **استخدام التقنية .**

- <u>الهدف الرابع</u>

إتاحة الفرصة لكافة الراغبين في الالتحاق بالتعليم التقني وإزالة كل العوائق التي قد تمنع البعض من تحقيق رغباتهم في الحصول على التعليم التقني. فالذين يعيشون في المناطق البعيدة عن المدن قد لا يتنسى لهم بسهولة الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والتي تتواجد عادة في المدن. هذا الوضع قد يقتضي تبني نظم تعليم تقني مرنة مع الاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة لتوصيل التعليم التقني إلى المناطق النائية .

- <u>الهدف الخامس</u>

زيادة الاستثمار في التعليم التقني بصفة عامة يتوقع أن تتزايد حاجة الصناعة لخريجي مؤسسات التعليم التقني ، وتلبية هذه الحاجة فإنه يمكن مساعدة المؤسسات الصناعية من تعزيز موقفها التنافسي في

الأسواق العالمية. لهذا لابد من العمل على إقناع مؤسسات القطاع الخاص من الاستثمار في إعداد الكوادر الفنية في مؤسسات التعليم التقني ، بل وجذبها نحو الاستثمار في تأسيس وتشغيل مؤسسات التعليم التقني.

- الهدف السادس

رفع كفاءة مؤسسات التعليم التقني إن هناك إنفاق حكومي كبير على مؤسسات التعليم التقني في دول مجلس التعاون وينبغي معرفة مردود هذا الإنفاق من حيث الكمية والنوعية. ذلك فإن مؤسسات التعليم التقني عليها الاستمرار في تحسين كفاءتها وفعالياتها في الوقت الذي تحافظ فيه على جودة مخرجاتها وتعمل على تطوير هذه الجودة واستخدام البنى التحتية بفعّالية مع التأكيد على مبدأ المحاسبة .

4-8 الأهداف التفصيلية وآليات تنفيذها :

الأهداف العامة للإستراتيجية المذكورة أعلاه ينتج تحقيقها عن طريق تنفيذ عدد من الأهداف التفصيلية وهي :

1- إعادة هيكلة مؤسسات التعليم التقني وبرامجه وتطويرها بصور مستمرة بما يلبي احتياجات سوق العمل الخليجي .

آليات التنفيذ :

- رصد آليات مناسبة للكشف عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والإعداد وكذلك آليات لتطوير ذلك بصورة مستمرة .
- فتح القنوات التعليمية بين المعاهد الصناعية والكليات التقنية .
- ربط عمليات التعليم والتدريب بالتوظيف .
- إدخال مسارات تدريبية وتعليمية عن بعد في الكليات التقنية بدول المجلس .
- مراجعة برامج التعليم التقني القائمة وتطويرها بما يلبي احتياجات سوق العمل والعمل على معالجة التكرار والتداخل بين تخصصاتها ومستوياتها .
- استحداث مؤسسات وبرامج تعليمية جديدة لاستكمال النواقص في المجالات المهنية اللازمة لعملية التنمية .

2- تطوير نظام شامل لإدارة قطاع التعليم التقني بشقيه العام والخاص .

آليات التنفيذ :

- وضع إطار عام لعمليات التوجيه والإرشاد المهني .
- تبني نظام للحد من التسرب من التعليم وإيجاد برامج مساندة .
- ربط التعليم النظامي في الكليات بالتعليم التقني.
- تدريب المعلمين والمدربين وفقاً للاتجاهات الحديثة .
- تنمية وتطوير أجهزة التخطيط والرقابة المشرفة على مؤسسات التعليم التقني الحكومية وغير الحكومية للتعلم التقني .
- تطوير نظم التقويم المستمر لفئات الموارد البشرية العاملة في برامج التعليم التقني .
- تطوير نظم التوظيف والتطوير الوظيفي المعمول بها في مؤسسات التعليم التقني بما تناسب مع الطموحات الجديدة للتعليم التقني .
- تطوير نظام المعلومات وشبكات الاتصال وقواعد البيانات الخاصة بالتعليم التقني وربطها بقواعد المعلومات بدول مجلس التعاون .
- بناء نظام دعم اتخاذ القرارات واستخدام تقنياته الحديثة لدعم اتخاذ القرارات على كافة المستويات والمجالات .
- تطوير النشاط الإعلامي في مؤسسات التعليم التقني في إطار استراتيجية قائمة على استخدام التقنيات الحديثة في الاتصال والتواصل الجماهيري لدعم أهداف التعليم التقني .

3- إعداد برامج تعليمية تقنية متكاملة وفق معايير عالمية بما يحقق الجودة النوعية للتعليم التقني ومخرجاته.

آليات التنفيذ :

- وضع وتوحيد مقاييس للقدرات المهنية بدول مجلس الخليج العربي .
- استخدام تطبيقات الحاسب الآلي في العمليات التدريبية .
- التأكيد على المستوى العلمي والتطبيقي لدى الطلاب .

- إنشاء مجلس نوعية لوضع أطر عامة للبرامج التدريبية والتقنية .
- توثيق العلاقة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات سوق العمل .
- إنشاء مركز معلومات للمعايير و القدرات حتى وإن كانت مختلفة بين دول المجلس.
- تكوين هيئة خليجية للمؤهلات التقنية والمهنية .
- الاستمرار في التواصل والاتصال بالنظم العالمية المماثلة للإطلاع على التطورات الحديثة في هذه النظم واستخلاص الدروس المستفادة منها .

4- العمل على تناغم برامج التعليم التقني بدول مجلس التعاون بما يحقق أهداف تلك البرامج .

آليات التنفيذ :

- إيجاد نظام تعليمي وتدريبي تقني متكامل يقوم على أساس خصائص سوق العمل الخليجي ويلبي حاجاته ويتماشى مع الاتجاهات الحديثة .
- التنسيق بين الدول الخليجية فيما يتعلق بالتخصصات المتوفرة في الكليات .
- إدخال بعض السياسات التي من شأنها أن تفعل من دور سوق العمل في دول الخليج العربية.
- إيجاد مسار تعليمي واحد في كافة الكليات التقنية بالدول الخليجية تلبي حاجة سوق العمل الخليجي لتعطي الفرصة لمخرجاته للعمل في هذه الدول مجتمعة .
- تبادل الخبرات بين الكليات التقنية بالدول الخليجية .
- حرية انتقال الطلاب بين الكليات .
- الاستفادة من التوصيات المهنية المتاحة على مستوى دول الخليج العربية وغيرها.
- توحيد المفاهيم والأهداف المتعلقة بالتعليم التقني بين دول المجلس .
- وضع معايير لقياس المستوى العلمي والتصنيفي للطلاب .

5- تطوير البحث العلمي في المجالات التطبيقية والفنية بما يشكل الأساس لعمليات تنمية وتطوير برامج التعليم التقني .

آليات التنفيذ :

- **تأسيس مراكز البحوث التطبيقية المتخصصة ومراكز نقل وتطويع التقنية بمؤسسات التعليم التقني .**
- **توجيه أنشطة مراكز البحوث التطبيقية نحو المساهمة في تطوير العناصر البشرية العاملة في مؤسسات التعليم التقني .**
- **توجيه أنشطة وبحوث هذه المراكز بما يخدم المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية.**

6- تحقيق تكافؤ الفرص أمام الراغبين في التعليم التقني في مختلف مراحل حياتهم الدراسية والعملية .

آليات التنفيذ :

- **تطوير أسس ومعايير وخطط ونظم القبول في مؤسسات التعليم التقني .**
- **تطوير نظام اختبارات القبول والتسجيل والامتحانات والشهادات في برامج التعليم التقني .**
- **تطوير نظم تقدير الاحتياجات التدريبية للمؤسسات والأفراد .**
- **تنمية وتطوير نظم وبرامج التدريب أثناء الخدمة وبرامج التدريب التحويلي وبرامج خدمة المجتمع .**

7- توجيه الشباب الخليجي نحو المهن التقنية الفنية والنشاط الحر والعمل في القطاع الخاص ، بما يساعد على إعادة التوازن لسوق العمل .

آليات التنفيذ :

- **بحث أساليب لرفع الوعي بالتعليم التقني.**
- **تفعيل دور الكليات في خدمة المجتمع .**
- **العمل على نشر ثقافة العمل الحر والاعتماد على النفس في كسب العيش وحشد جهود مؤسسات المجتمع للدعوة لهذه القيم .**
- **تقديم الدعم لمبادرات حاضنات الأعمال التقية على أسس اقتصادية حرة .**
- **إنشاء نظام الدعم الفني لمبادري تأسيس المشروعات الخاصة الصغيرة والتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بهذا المجال .**
- **إنشاء برامج وتخصصات تعليمية وتدريبية جديدة تشجع الخريجين على الدخول إلى أنشطة إنتاجية وخدمية جديدة .**

8- تنويع مصادر تمويل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التعليم التقني .

آليات التنفيذ :

- **تنمية الموارد المالية الذاتية لمؤسسات التعليم التقني عن طريق تقديم برامج وخدمات مقابل رسوم محددة.**
- **تكثيف الاتصالات والتواصل والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص واجتذاب مساهماتهم العينية والمالية في مشروعات تنمية وتطوير التعليم التقني ودعم خريجيه .**
- **حث الشركات الأجنبية للاستثمار في دعم مؤسسات التعليم التقني الحكومية في مجالات اختصاصاتها.**
- **تسويق خبرات مؤسسات التقنية وإنجازاتها على المستويات المحلية والإقليمية الدولية.**
- **إدارة المراكز البحثية والعلمية التابعة لمؤسسات التعليم التقني بأساليب بما ينمي مواردها المالية الذاتية ويخفض نسبة اعتمادها على الميزانية العامة للدولة .**
- **تكثيف التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية التي تسهم الدولة في ميزانيتها لاستثمار هذه المؤسسات في صالح تنمية وتطوير أنشطة التعليم التقني .**

9- رفع مستويات كفاءة استخدام الموارد المخصصة لمؤسسات التعليم التقني

آليات التنفيذ :

- **ترشيد الإنفاق وإحكام نظم تقدير وتنفيذ الميزانيات والتكاليف.**
- **توسيع الطاقة الاستيعابية لمرافق التعليم التقني .**
- **تطوير نظام صيانة المباني ومرافق ومعدات وتجهيزات مؤسسات التعليم التقني وتصميم آليات تنفيذه ومتابعته .**
- **حصر الورش والمختبرات والموارد المادية المتاحة بمؤسسات التعليم التقني وتكوين قواعد بيانات بإمكاناتها وبمسويات كفاءة تشغيلها .**
- **تطوير الأجهزة الإدارية المنفذة والمشرفة على الأنشطة ذات العلاقة باستخدام الموارد البشرية والمالية والمرافق والتجهيزات المتاحة .**
- **التعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لاستخدام مواردها المادية والبشرية في دعم وتنفيذ برامج التعليم التقني وتصميم النظم الخاصة بذلك .**

10- تشجيع ودعم القطاع الخاص لتأسيس وتطوير مؤسسات التعليم التقني في إطار الاستراتيجية المعتمدة لهذا القطاع .

آليات التنفيذ :

- تفعيل التعليم التعاوني بكافة أنماطه .
- تطوير وتنظيم جهاز إدارة مؤسسات التعليم التقني بما يتناسب مع متطلبات تنفيذ الاستراتيجية الجديدة.
- إنشاء نظام التصريح للقطاع الخاص بتأسيس مؤسسات لتعليم التقني والتدريب والإشراف عليها .
- دعوة القطاعين العام والخاص للاستثمار في إنشاء مؤسسات التعليم التقني .
- وضع وتشغيل نظام لتقديم الدعم الفني لمؤسسات التعليم التقني في القطاع الخاص .
- التواصل مع المؤسسات العالمية ذات الشهرة والخبرة في مجال التعليم التقني ، وتشجيعها على مشاركة مؤسسات التعليم التقني الحكومية وغير الحكومية على تطوير برامجها وأنظمتها .
- زيادة قناعة مؤسسات المجتمع بتحمل الجهات المستفيدة من العمالة الفنية تكلفة إعدادها .

9-4 قياس الأداء

سيتم مراقبة تنفيذ الاستراتيجية بواسطة عدة طرق ، من بينها قياس الأداء عبر مؤشرات نجاح تستند على الأهداف العامة للاستراتيجية والجدول التالي يوضح الأهداف ومؤشرات النجاح .

جدول يوضح الأهداف ومؤشرات النجاح

الهدف	مؤشرات النجاح	ماذا يتم قياسه
إعداد الكوادر الفنية للعمل في المجالات التقنية .	- مستويات المهارات للتعليم التقني تماثل المستويات التي تطلبها الصناعة في المدى القصير وكذلك مستويات المهارات العالمية القياسية في المدى البعيد - وجهة نظر أرباب العمل حول ملاءمة المهارات المكتسبة للخريجين لمتطلبات سوق العمل إيجابية. - الفرص الوظيفية للخريج وقابليته للتوظيف التقني أصبحت أفضل بعد التحاقه بالتعليم التقني .	- مستوى وحجم المهارات المتوفرة ومدى ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل . - الفرص الوظيفية للخريجين وقابليتهم للتوظيف .
الخريجون يمكنهم التحرك	- يوجد نظام موحد للاعتراف بالمؤهلات التي يحملها	- الأنظمة الأكاديمية للتعليم التقني بدول

والتوظيف في سوق العمل في كافة دول المجلس بمستوى معايير قدرات الخريجين في كافة دول الخليج	خريجي مؤسسات التعليم التقني . - تماثل البرامج الدراسية	مجلس التعاون . - المناهج ومستوى القدرات .

تابع جدول يوضح الأهداف ومؤشرات النجاح

الهدف	مؤشرات النجاح	ماذا يتم قياسه
تمليك الطلاب القدرات الرئيسية لسوق العمل وإمكانية توظيف الخريجين في مجال واسع من القطاعات الصناعية وتحركهم بسهولة في سوق العمل	البرامج الدراسية تكسب الخريجين مهارات عامة مشتركة بين مدى واسع من القطاعات الصناعية إضافة إلى المهارات التخصصية وبالأخص تلك المتعلقة بالقدرات الأساسية التي تتطلبها كافة القطاعات الصناعية .	إسهام مؤسسات التعليم التقني في تطوير قدرات الكوادر الفنية الأساسية وتمليكهم القدرة على التحرك في سوق العمل .
تكافؤ الفرص وتوفرها للجميع في مجال التعليم التقني .	لا توجد عوائق تمنع التحاق الراغبين في التعليم التقني من الالتحاق بمؤسساته واستخدام الوسائل التقنية الحديثة لإيصال التعليم التقني للراغبين .	مدى توفر مؤسسات التعليم التقني في كافة المناطق وملاءمة شروط الالتحاق بها لمخرجات التعليم الثانوي ومرونة البرامج التعليمية ومدى استخدام التقنية الحديثة والأنماط الجديدة مثل التعليم عن بعد في العملية التعليمية .
زيادة الاستثمار في التعليم التقني	هناك إقبال على الاستثمار في مجال التعليم التقني من مؤسسات القطاع الخاص .	- مدى الزيادة أو التوسع في مؤسسات التعليم التقني المملوكة للقطاع الخاص - مدى إقبال مؤسسات القطاع الخاص على تبني الطلاب للدراسة في مجال التعليم التقني. - مدى إسهام مؤسسات القطاع الخاص في تطوير إمكانات المؤسسات القائمة.

رفع كفاءة مؤسسات التعليم التقني .	- يتم استغلال الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم التقني . - كفاءة وفعالية العملية التعليمية . - منع الهدر والخسارة في إمكانات وتجهيزات مؤسسات التعليم العالي . - إدارة مؤسسات التعليم التقني بكفاءة وفعالية وتطبيق ممارسات أفضل في استغلال كافة الإمكانات المتاحة .	- مخرجات مؤسسات التعليم التقني من الناحية الكمية والنوعية . - مدى نجاح العملية التعليمية في إكساب الخريجين المهارات المستهدفة - مدى تطبيق النظم الإدارية الحديثة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومدى التزامها بمعايير الجودة الشاملة .

4-10 أساليب قياس مؤشرات النجاح

1. المسوحات والإحصائيات لأعداد المقبولين من الطلاب والمتدربين والخريجين في مؤسسات التعليم التقني .
2. إنشاء مراكز لقياس الجودة النوعية لبرامج ومخرجات مؤسسات التعليم التقني .
3. وضع نظم لقياس مستوى كفاءة الأداء للعاملين في مؤسسات التعليم التقني .
4. إجراء الدراسات الخاصة بقياس مستوى رضا أرباب العمل عن مخرجات مؤسسات التعليم التقني .
5. إجراء الدراسات لقياس مستوى الرضا الوظيفي للخريجين .
6. الوقوف على مستوى التدرج الوظيفي لمخرجات التعليم التقني .
7. دراسة تحديد نسبة العمالة الوطنية العاملة في سوق العمل في دول المجلس .
8. قياس مدى مواكبة التخصصات والبرامج في مؤسسات التعليم التقني مع التقنيات المستخدمة في سوق العمل .

5- خاتمة

لقد تم وضع استراتيجية التعليم التقني لدول الخليج مع الأخذ في الاعتبار متطلبات سوق العمل الخليجي المستقبلية وتفاعل هذا السوق مع المتغيرات في المجالات التقنية وتأثيراتها على إيقاع العمل وأنماطه ، وكذلك ما تفرضه العولمة وظروف التجارة العالمية من منافسة شديدة تستدعي الإتقان والجودة في العمل .

ونظراً لدينامية المتغيرات فمن المؤمل أن تتم مراجعة الاستراتيجية وتقييم نتائجها من وقت لآخر من أجل التطوير وتعديل المسار الذي يقود إلى تحقيق النجاحات المطلوبة .